إيجارات المنازل تحلق في اللاذقية

مواطنون لـ«الوطن»: عصابات دلّالين تتحكم بالأسعار

مجلس المدينة: دور مجلس المدينة يقتصر على توثيق العقود وأي خلاف يتم تحويله إلى القضاء

| اللاذقية - عبير سمير محمود

يستغرب أهالي اللاذقية ممن يعيشون في الإيجار سبب جنون الأجور خلال الفترة الحالية، متسائلين عن ضوابط عملية الإيجارات بشكل عام ومن الذي يقف خلف الأرقام المحلقة حد السماء؟ وفق قولهم.

مواطنون يعيشون تحت «رحمة المؤجرين» أكدوا لـ«الوطن»، أن الإيجارات لم تعد مقبولة في مدينة اللاذقية، فمن كان يستأجر المنزل غرفة وصالون بـ٣٥ ألف بات يطالب اليوم بدفع ٧٥ ألف ليرة، مع شرط الدفع سلف لمدة ٦ أشهر.

وتقول نسرين لـ«الوطن»، إن صاحب المنزل الذي تعيش فيه بالإيجار في ضاحية الإسكان منذ أكثر من عام على مبلغ ٥٠ ألف ليرة، يطالبها اليوم بدفع ٢٥٠ ألف ليرة من دون أي سابق إنذار ليعود ويقول «كرمالكن رح نرضى بـ١٠٠ ألف فقط، متذرعاً بأنه يعيش بالإيجار في منطقة أخرى وتم رفع الأجرة عليه ويريد تغطية المبلغ «رأس برأس».

وأضافت متسائلة: من أين سنأتي بمبلغ ضعف الراتب فقط تكلفة سكن من دون أن نذكر بدل الطعام وأجور النقل وفواتير الكهرباء والمياه والهاتف وغيرها من الأمور المعيشية والخدمية التي باتت تتطلب أكثر من ٣ رواتب لتغطيتها شهرياً.

واقترحت أن تقوم الجهات الحكومية بإنشاء منازل سكنية بمنزلة الجمعيات لتكون للإيجار فقط بسعر معقول من دون أن يتم استغلال المواطن من ذوي الدخل المحدود من أصحاب المكاتب العقارية وحتى من أصحاب المنازل المؤجرة عموماً.

من جهتها، تقول (أميمة،ع) لـ«الوطن»، إن صاحب المنزل الذي تستأجره طلب منها أجور ٦ أشهر ٩٠٠ ألف ليرة «سلف» مقابل كتابة العقد بمبلغ ١٥٠ ألف ليرة أجر شهري مع الدفع مقدماً لمبلغ ١٠٠ ألف عن الكهرباء والمياه و١٠٠ ألف ليرة للمكتب العقاري، مطالبة بملاحقة المكاتب غير المرخصة التي تزداد يومياً بين المناطق وتقوم بتقسيم العقارات في الأحياء بين بعضها والمساومة سعرياً من مكتب إلى آخر ما يتسبب برفع الأجور.

واعتبرت أن هؤلاء «الدلّالين» عصابة تستغل الناس الفقراء وحاجتهم للسكن في ظل الغلاء، لتتم المساومة على كل منزل حسب الحي وتصنيفه دون أي رادع أخلاقي أو رقابي من الجهات المعنية.

لم يختلف الحال عن سيدة أخرى كشفت عن قيام أصحاب المنازل التي انتقلت منها مؤخراً بسبب رفع الإيجار عبر إرسال أشخاص لكل عائلة مستأجرة وإيهامهم بأنهم يريدون شراء المنزل ويطالبون بإخلائه، بهدف رفع الأجرة الشهرية وإقناع المستأجرين أن يدفعوا زيادة مقابل عدم بيع المنزل، الأمر الذي يتكرر عند عدة عائلات في الفترة الحالية باللاذقية عموماً.

وأضافت إن هذا الأمر ينذر بكارثة سكنية بين أبناء الطبقة الفقيرة خاصة في هذه الظروف الصعبة مع دخول فصل الشتاء والعام الدراسي، متسائلة أين سيذهب الفقير وعائلته مع عدم قدرته على دفع أجور سكن باتت خيالية هذه الأيام جراء طمع واستغلال ضعاف النفوس وتجار الأزمات!

من جهتهم، برر عدد من العاملين في المكاتب العقارية رفع أجور المنازل بأنه وفق أصحابها ولا علاقة للمكاتب بالتسعيرة التي يقدرها صاحب المنزل وفق السعر الرائج والتقديري لكل حي أو منطقة، مشيرين إلى أن الغلاء يطول الجميع وليس على المستأجر إنما المؤجر أيضاً يتكبد تكاليف معيشية لا يستطيع تأمينها إلا عن طريق الإيجارات، وفق قولهم.

وتختلف أجور المنازل بين حي وآخر في اللاذقية لتتراوح بين ٧٥ – ١٥٠ ألف ليرة في المناطق الشعبية وصولاً إلى مليون ليرة في المناطق التي تعتبر من المناطق «الراقية» في وسط المدينة.

وبالعودة إلى نائب رئيس مجلس مدينة اللاذقية صفوان دريوسي لـ«الوطن»، بيّن أن دور مجلس المدينة يقتصر على توثيق العقود لدى مكتب توثيق عقود الإيجار لكون العقد شريعة المتعاقدين وأي خلاف يتم تحويله إلى القضاء.

وذكر دريوسي أنه منذ بادية العام الجاري وحتى مطلع الشهر الرابع الماضي (عند صدور قانون البيوع العقارية) تم تسجيل ٧٦٠٠ عقد إيجار، ومنذ بداية الشهر الرابع حتى بداية الشهر الثامن الماضي، تم تسجيل ٣٦٦٠ عقداً.

وحول تأثر الإيجارات بقانون البيوع العقارية، بيّن أنه انفرضت ضرائب جديدة لمصلحة المالية على القيم التخمينية وفق قانون البيوع ويتم تحصيلها وتحويلها لمديرية المالية في اللاذقية.

وحول آلية توثيق عقود الإيجار السكنية، أكد دريوسي أنه يحضر الطرفان المتعاقدان إلى مكتب توثيق عقود الإيجار لتنظيم وكتابة العقد بعد إحضار الأوراق المطلوبة لتنظيم العقد، وهي سند تمليك أو بيان قيد عقاري أو عقد بيع قطعي وشهادة مختار في مناطق المخالفات إضافة إلى براءة ذمة بلدية ومن مؤسسة المياه وشركة الكهرباء وشهادة مختار إذا كان المستأجر من خارج المحافظة.

وأضاف: إنه يقوم الكاتب بكتابة العقد بحضور الطرفين وبالاتفاق بينهما وعلى مسؤوليتهما الشخصية، إذ يدقق الكاتب الهويات الشخصية ويتأكد من الشخصيات الموجودة المطابقة للهويات الشخصية ويقوم طرفا العقد بالتوقيع ووضع البصمة على العقد بعد كتابة العقد ثم يرسل إلى الموثقين.

ولفت إلى أن الموثقين يقومون بتدقيق الأوراق المطلوبة للعقد المذكورة سلفاً، ليتم كتابة تحويلة إلى مديرية المالية للحصول على القيمة الرائجة للعقار وبعد الانتهاء منها يقوم كلا الطرفين أو أحد الأطراف إلى الموثق للتدقيق وتوقيع العقد من قبل الموثق وبعد ذلك يختم من رئيس مكتب توثيق عقود الإيجار.

وأشار دريوسي إلى أنه تتم جباية إيصال القيمة الرائجة وفق أحكام القانون ١٥ لعام ٢٠٢١ وفق القيمة المرفقة من مديرية المالية في العقد، مشيراً إلى جباية إيصال الإدارة المحلية وفق إيصال بلدية ويتم تحصيل إيصال الإدارة المحلية وفق المدة والإيجار.

اتفاق بين اتحاد الطلبة وبنك سورية الدولي الإسلامي

سليمان لـ«الوطن»: توجه نحو خدمات الدفع الإلكتروني للطلبة وشراكة في المجال الريادي

| الوطن

اتفق الاتحاد الوطني لطلبة سورية مع بنك سورية الدولي الإسلامي على التعاون في تنفيذ مشاريع الأنشطة الريادية المتصلة بالشباب والمجتمع وآليات إشراك المجتمع المحلي في تلك العملية وإطلاق جوانب الإبداع ورعايتها بما يسهم في تحقيق غايات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتم بلورة الاتفاق ضمن مذكرة تفاهم وقعت أمس بحضور رئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان وعدد من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد ورئيس مجلس إدارة البنك تيسير الزعبي ونائب رئيس مجلس الإدارة باسم زيتون والرئيس التنفيذي للبنك بشار الست ونائب الرئيس التنفيذي السيد فراس ناصر.

وبينت سليمان لـ«الوطن» أن الشراكة ستنطلق بخدمات يمكن تطبيقها للطلاب، كالدفع الالكتروني وخاصة أننا في مرحلة مهمة، مع التحول نحو الخدمات الالكترونية، مشيراً إلى العمل على نشر ثقافة الدفع الإلكتروني التي أصبحت حاجة، مؤكدة دراسة هذا الموضوع مع البنك لتدرس هذه الخدمة واستكمال الجوانب اللوجستية كافة.

وأكدت سليمان أهمية التعاون والتنسيق بين المؤسسات التعليمية من جهة وشركات ومؤسسات قطاع الأعمال في سورية من جهة أخرى بما يخدم مصلحة الطلبة والمجتمع بشكل عام ويساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشيرة إلى أن الشراكة تصب في دعم الاتحاد بالمجال الريادي، مع وجود برامج عمل تنفيذية تترجم على أرض الواقع وتخص تمكين الطلاب وريادة أعمال الطلاب.

وأوضحت سليمان أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي انطلاقاً من اهتمام الاتحاد بتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات دعم طلاب الجامعات والمشاريع التي يقدمونها، والاستفادة من الخدمات التي يقدمها البنك للجامعات ومنتسبيها وأيضاً فرص التدريب للطلاب في التخصصات ذات العلاقة بنشاط البنك وغيرها من النشاطات والمشاريع الريادية المتصلة بالشباب والمجتمع.

كما أشارت إلى أهمية هذا النوع من المبادرات والشراكات التي تقضي إلى تحقيق نتائج إيجابية قادرة على إخراج وتنفيذ أفكار الطلاب على أرض الواقع مشاريع حقيقية وهذا جانب مهم من دور اتحاد الطلبة.

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي للبنك بشار الست أن توقيع مذكرة التفاهم يأتي في إطار المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه فئة الشباب باعتبارهم عنواناً للمجتمع القوي ومستقبله، معتبراً أن الشباب الواعي المتسلح بالعلم والمعرفة هو الأكثر قدرة على مواجهة تحديات الحاضر والأكثر استعداداً لخوض المستقبل.

وقال الرئيس التنفيذي: إن البنك دائماً يعتبر الكوادر البشرية حجر الزاوية والعمود الفقري لأي مشروع أو مؤسسة، والمعيار الرئيس للحفاظ على مكانتها وإنجازاتها، ومن هذا المنطلق فإن البنك يحرص دائماً على أن يكون له دور كبير في دعم هذه الموارد وتقديم الدعم ليكونوا مشاركين فعالين في تنمية مجتمعاتهم.

وأضاف: إن توقيع مذكرة التفاهم يعكس توجه البنك لتوسيع آفاق المعرفة وتنشيط التبادل والتواصل بين الاتحاد والبنك في كل ما ينعكس إيجاباً على المجتمع والإنسان.

حمص كانت السبّاقة نحو الطاقات البديلة

محافظ حمص لـ«الوطن»: توحيد جهود رجال الأعمال لتمويل مشاريع متناهية في الصغر للعائلات الأشد احتياجاً

| نبال إبراهيم - محمود شاهين

تشهد محافظة حمص- مدينةً وريفاً- تحسناً في الواقع الخدمي على مختلف القطاعات عبر تنفيذ العديد من المشاريع الخدمية والاستثمارية، وأكد محافظ حمص بسام بارسيك أن طريق البناء بدأ ولا وقت إلا للعمل، موضحاً بأن المحافظة تعمل على مختلف القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مضيفاً: ولكون ريف المحافظة يمتلك جميع مقومات التنمية بجميع أشكالها الزراعية والصناعية والسياحية، ونظراً لموقع المحافظة الإستراتيجي والمتميز في قلب سورية، ولكونها تمثل عقدة المواصلات الكبرى للمسافرين إلى جميع الاتجاهات والمحافظات في القطر، فقد تم العمل على إعادة تأهيل مداخل المدينة حيث بدأ مجلس المدينة بتحسين وتجميل وإنارة مداخل المدينة الثلاثة، كما يتم العمل على استكمال إعادة فتح المحال التجارية في أسواق حمص التجارية وسط المدينة (سوق الناعورة) لإعادة ألق إليها.

ولفت إلى أنه تم وضع مشفى الجامعة في الخدمة ليكون رديفاً مهماً لمشافي المحافظة التي أصبحت محدودة بعد خروج العديد منها من الخدمة بسبب أعمال التخريب من المجموعات الإرهابية المسلحة، إضافة إلى استمرار الأعمال المتعلقة بترحيل الأنقاض وإزالة الأبنية الآيلة للسقوط وتأهيل الشوارع وأيضاً تم تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية في معظم ريف المحافظة.

وبيّن بارسيك أن محافظة حمص تركز حالياً على المشاريع التي تمثل تجسيداً فعلياً لشعار «الأمل بالعمل» كمشروع إنشاء مركز بنك المعلومات في الأمانة العامة للمحافظة لدعم اتخاذ القرار الصائب والفعال في الوقت المناسب بالاعتماد على المنهجية العلمية وتحليل البيانات سواء لتقييم الوضع الراهن أم لوضع الخطط التنموية والمشاريع المستقبلية في المحافظة، وبالتالي تغيير أسلوب القرار الإداري، ومشروع الخريطة الاستثمارية لمحافظة حمص حيث تم إعداد قائمة بالمشاريع الجاهزة للاستثمار والمحققة للجدوى الاقتصادية للإعلان عنها ومن أجل تحديد أماكن القوة والضعف في الإنتاج الزراعي وفق الموارد الموجودة.

مبادرات انسانية

كما تم العمل على تشجيع المبادرات المجتمعية التي تأتي استجابةً للمبادرة الإنسانية التي أطلقتها السيدةُ أسماء الأسد في مطلع شهر رمضان المبارك لعام ٢٠٢١، حيث قامت محافظة حمص كمرحلة أولى بالعمل على تقديم مساعدات عينية (سلل غذائية + قسائم وإعانات مالية + وجبات) شملت العائلات الأشد احتياجاً حيث بلغ عدد السلل الغذائية الموزعة في المحافظة نحو ١٠٣ آلاف، إضافة إلى إقامة سوق خيري في مدينة المعارض في حي الوعر في مدينة حمص وبلغ عدد رواده أكثر من ألف شخص يومياً ما انعكس إيجاباً على الشرائح المستهدفة حيث تم بيع المنتجات بسعر التكلفة للمواطنين عدا عن دور هذه الفعالية بعودة الحياة إلى حي الوعر.

وامتداداً للمبادرة نفسها فقد تم إطلاق أسواق العيلة (مدارس وموتة) في موقعين مختلفين في مدينة حمص إضافة إلى مدينة تلكلخ في ريف المحافظة لتخفيف الأعباء عن الأهالي مع بدء العام الدراسي وموسم الشتاء، وتم بيع القرطاسية واللوازم المدرسية والمنتجات الغذائية بأسعار مخفضة عن ما هو موجود في السوق، وأضاف: ونسعى خلال المرحلة المستقبلية لتعميم تجربة السوق الخيري على بقية المناطق في المحافظة، وتوحيد جهود رجال الأعمال لتمويل مشاريع متناهية في الصغر للعائلات الأشد احتياجاً وخصوصاً في المناطق الريفية بالاعتماد على خريطة التنمية الريفية وسيبقى العمل مستمراً في هذا المجال.

ومن المشاريع المهمة التي يتم العمل عليها لتبسيط الإجراءات وفقاً لبارسيك: إحداث مراكز خدمة المواطن حيث يوجد في المحافظة ٢٠ مركزاً (٩ في المدينة و١١ في الوحدات الإدارية) ويتم العمل على إحداث خمسة مراكز خدمة مواطن جديدة قبل نهاية العام الحالي، وأيضاً من خلال إحداث مراكز خدمة الإلكترونية حيث تم تجهيز مركز خدمة إلكتروني في الأمانة العامة للمحافظة وسوف يتم تقديم خدمات السجل المدني والسجل العدلي كمرحلة أولى، ويتم العمل حالياً على إطلاق الخدمات الإلكترونية في بعض مراكز خدمة المواطن المحدثة في الوحدات الإدارية إضافة إلى التوسع في عدد الخدمات الإلكترونية المقدمة من الجهات العامة مثل (مجلس مدينة حمص- مديرية التربية- مديرية المصالح العقارية- جامعة البعث) وذلك قبل نهاية العام الحالي.

ولفت إلى أن مديرية الخدمات الفنية نفذت ٢٢ مشروعاً وتتابع تنفيذ مشروعي إزالة وترحيل أنقاض ومشاريع أخرى تتعلق بشق طرق زراعية وتعبيد وتزفيت طرق حيوية وطرق تصل لمقابر الشهداء أو منازلهم، كما تستكمل تأهيل بعض أبنيه التعليم وحالياً يتم التنسيق بين محافظة حمص ولجنة تعويض الأضرار في وزارة الإدارة المحلية والبيئة لصيانة وتأهيل مدارس متضررة في المناطق المحررة من الإرهاب في المحافظة بقيمة مليارَي ل.س، ولاسيما أن عودة هذه المدارس تشكل العامل الأساس في عودة الأهالي المهجرين وتأمين استقرارهم في المناطق التي هجروا منها بفعل الإرهاب.

وبيّن أنه على صعيد الوحدات الإدارية في المحافظة يتم العمل على تنفيذ المشاريع وفق الأولويات للوحدات الإدارية التي تحتاج إلى مشاريع تنموية، مع العلم أنه تم تنفيذ مشاريع بنى تحتية في الوحدات الإدارية بقيمة نحو ٦٦٢ مليون ل. س تتضمن تنفيذ مشاريع طرق وصرف صحي ضمن المخططات التنظيمية.

وقال: حالياً تمت المباشرة بتنفيذ شبكات البنى التحتية للمناطق الحرفية والصناعية في الحواش- تلكلخ- الصايد- الصويري- ودراسة البنى التحتية للمناطق الحرفية في شين- خربة التين- أم حارتين- القريتين.

وأضاف: كما نسعى جاهدين لتقديم المزيد من الدعم للقطاع الصحي الذي لحقت به خسائر فادحة خلال سنوات الحرب الماضية لذلك يتم العمل حالياً على إكمال تنفيذ كتلة الطب النووي ضمن مشروع مشفى حمص الكبير وبناء كتلة مشفى عام سعة ٢٠٠ سرير ضمن حرم المشفى الوطني في حمص، فضلاً عن إعادة تأهيل مشفى الرستن الذي تم تخصيصه بمبلغ ٥٠٠ مليون ل.س، علماً أنه بحاجة إلى نحو ٣ مليارات ل.س لوضعه بالخدمة.

وأشار إلى الانتهاء من أعمال المرحلة الأولى من تأهيل مخبز الرستن وسيتم تركيب خط إنتاج ووضعه بالخدمة قريباً، ويتم العمل على تأهيل مخبزَي حمص والقريتين وتأهيل محطتي الرستن والسخنة، كما يتم استكمال أعمال تأهيل القصر العدلي في حمص وسيتم العمل على تأهيل القصر العدلي في تدمر.

الطاقات البديلة

وبيّن بارسيك أن حمص كانت السباقة لتنفيذ توجيهات الحكومة فيما يخص تشجيع العمل نحو الطاقات البديلة، مشيراً إلى امتلاكها مقومات هائلة في هذا المجال سواء من الطاقة الشمسية أم الريحية، لذلك عملت ومن خلال دراسات التخطيط الإقليمي المكاني الشامل على تحديد المساحات والمواقع الأفضل للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، وأقامت المحافظة بالتعاون مع غرفة صناعة حمص ورشة عمل بعنوان: «متطلبات تفعيل دور القطاع الخاص في توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة» وذلك في المدينة الصناعية بحسياء برعاية وزارتي الكهرباء والإدارة المحلية والبيئة وبدعم من رئيس مجلس الوزراء متجلية عن مجموعة من التوصيات المهمة حول تحفيز القطاعين العام والخاص للبدء بالإجراءات العملية في مجال الاستثمار بالطاقة البديلة، حيث تم تخصيص عدة مواقع لإقامة مشاريع الطاقة البديلة والتي تقع خارج حدود المخطط التنظيمي للمدينة الصناعية وحالياً يتم التعاقد لتنفيذ محطة توليد كهروضوئية باستطاعة ١٠٠ ميغا واط، مؤكداً تقديم كل التسهيلات لتحفيز رجال الأعمال والمستثمرين على الاستثمار بالطاقة البديلة.

كفاية مائية

أكد بارسيك أن مدينة حمص مغطاة بالكامل بشبكة المياه باستثناء بعض التوسعات المنشأة حديثاً، كما تم تأهيل الشبكة في الأحياء التي عاد إليها سكانها، ويمكن أن نعتبر أن واقع الإرواء الحالي في المدينة جيد على الرغم من عدم كفاية المصدر المائي حيث يتم اللجوء إلى التقنين المدروس.

وكحلٍّ إستراتيجي تقوم مؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في حمص بإعادة صيانة وتأهيل الخطوط الحرفية في العامرية بعد توقفه خلال الحرب وذلك بالتنسيق مع الوزارة، كما يتم تنسيق مع مؤسسة المياه ومجلس المدينة لحل مشكلة التوسعات العشوائية خارج المخطط.

وأضاف: ريف المحافظة مغطى بشبكة المياه بنسبة ٩٨ بالمئة لكن قسماً كبيراً من هذه الشبكة هو قديم وتوجد مشكلة في المناطق الشرقية للمحافظة تتمثل بافتقارها مصادر المياه الصالحة للشرب، ولحل هذه المشكلة تم وضع خطة إستراتيجية لتأمين المياه الصالحة من مناطق توافرها (مناطق الأمل المائي) إلى مناطق الاحتياج، وبالفعل تم تنفيذ العديد من المشاريع منها إرواء مجموعة قرى من ششنار، ومشروع إرواء مجموعة قرى من المدينة، كما يتم العمل حالياً بمشروع دعم مياه صدد من حسياء، إضافة إلى تنفيذ جزء من مشروع إرواء مجموعة قرى نوى الشوكتلية وستتم متابعته خلال العام القادم.

وبيّن أنه تم البدء بمشروع إرواء ٣١٣ قرية من منطقة جبال الشومرية باتجاه سكرة كما تتم دراسة مشروع إرواء ٤ قرى باتجاه تلقطا وتلعدرا من منطقة الشومرية والمتوقع البدء في العام القادم، كما تم لحظ ١٠ بالمئة من خطط مؤسسة المياه لعام ٢٠٢٢ لمشاريع الطاقة البديلة.

ويتم التنسيق بين مؤسسة المياه وشركة الكهرباء في حمص لإمكانية تخفيف التقنين قدر الإمكان بالنسبة لبقية المناطق في المحافظة والتي يتوافر فيها مياه جوفية أو سطحية صالحة للشرب فتنخصر المشاكل في الاستثمار وخاصة مشاكل الطاقة (كهرباء- محروقات- زيوت- عدم توافر قطع تبديل- ارتفاع كبير جداً في كلف الصيانات) وتوجد متابعة يومية لهذه المشاكل.

وحول واقع الطرق في المحافظة بيّن أنه بلغت أطوال الطرق التي نفذتها مديرية الخدمات الفنية في حمص خلال العام الحالي نحو ٥٠ كم، وتشمل طرقاً محلية (خدمية) تربط بين القرى وطرق زراعية تخدم الأراضي الزراعية وتسهل وصول المزارعين إليها، إضافة إلى تنفيذ محاور طرقية مهمة تربط الأوتوسترادات الرئيسية الواقعة في المدينة مع بعضها مثل ربط محور مصياف- ضهر القصير- صافيتا. كما تم الانتهاء من تنفيذ عدد كبير من طرق مقابر الشهداء فضلاً عن تخديم العشرات من الوصلات الطرقية التي تخدم ذوي الشهداء والجرحى العسكريين في ريف المحافظة.

ومن المشاريع المهمة والحيوية التي يتم تنفيذها هذا العام الجسر العالي على نهر العاصي في منطقة القصير بكلفة ٣١٢ مليون ليرة حيث يعتبر تنفيذ الجسر مهماً من الناحية الخدمية والزراعية ويربط قرى الريف الشرقي حتى الحدود اللبنانية، مع الإشارة إلى أن تنفيذ جسر الخشب الذي يربط الريف الشرقي والغربي بريف القصير كان أيضاً من المشاريع الحيوية التي نفذتها مديرية الخدمات العام الفائت.

نقص كهرباء

ولفت المحافظ إلى وجود نقص في كميات الطاقة الكهربائية المولدة بسبب نقص حوامل الطاقة اللازمة ما أثر بشكل كبير على زيادة ساعات التقنين، مبيناً أن حاجة المحافظة من الكهرباء من دون تقنين هو ٤٥٠ ميغا واط، والمتوافر حالياً بين ١٣٠ إلى ١٤٠ ميغا واط، مضيفاً: ونعمل جاهدين على تحقيق العدالة في توزيعها.

منع الدراجات النارية

قال: لوحظ خلال السنوات الأخيرة ازدياد كبير في عدد الدراجات النارية إضافة إلى كثرة المخالفة منها وما يتبعها من تصرفات سلبية وحركات بهلوانية وغيرها وخاصة الشبان والمراهقين ما يعرض مستعملي الطريق للخطر فضلاً عن إزعاج المواطنين القاطنين ضمن الأحياء، وأضاف: لذلك تقوم قيادة الشرطة وبناء على التعاميم والتعليمات الصادرة عن وزارة الداخلية بتسيير دوريات دائمة لمتابعة مخالفة تجوال الدراجات النارية بالمدينة وحجزها، مؤكداً التنظيم الضبوط بحق سائقيها وتقديمهم إلى القضاء، حيث تم حجز نحو ٤١٦ دراجة نارية منها ١١٦ غير نظامية (مهربة)، كما تم حجز ٤٧٧ دراجة كهربائية بمخالفات متنوعة، وقيادة الشرطة عبر دورياتها مستمرة بقمع هذه الظاهرة التي تلحق الأذى بالمواطنين والمارة.

صعوبات

وعن الصعوبات الموجودة في المحافظة بيّن أنها لا تختلف عن سائر المحافظات السورية والتي فرضتها ظروف الحرب وما تعرضت له البنى التحتية والمؤسسات الخدمية من تدمير ممنهج على أيدي الإرهاب، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الخانق على البلاد، حيث يوجد بطء في توزيع مازوت التدفئة وعدم كفاية مخصصات المحافظة من أسطوانات الغاز وعدم كفاية مادة الدقيق المخصصة للمحافظة نسبة إلى عدد السكان المتزايد بشكل مستمر، إضافة إلى عدم كفاية كمية الكهرباء وزيادة أوقات التقنين، ووجود نقص بالكادر الطبي في المشافي والمراكز الصحية وخاصة في ظل جائحة كورونا.

عدا عن وجود نقص في أعداد سائقي باصات النقل الداخلي وقلة عدد الباصات أيضاً، ويتم التنسيق مع الوزارات المعنية لمتابعة تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خططها في المحافظة.

وبين أنه يتم العمل حالياً على تعديل نظام ضابطة البناء في مدينة حمص ودراسة تعديله في مدن ومناطق المحافظة المتضررة وتصديقه أصولاً، إضافة إلى العمل على تنشيط الحركة التجارية والسياحية من خلال إنجاز الدراسات المعمارية لإعادة تأهيل واجهات المباني السليمة إنشائياً والمتضررة معمارياً في الوسط التجاري لمدينة حمص والمباشرة بتنفيذها بالتنسيق مع أصحاب الفعاليات التجارية وبإشراف مجلس المدينة بهدف تحفيز التجار للعودة إلى محلاتهم وهذا العمل سيتم بشكل مستمر.إضافة إلى العمل على إنشاء سوق للمهن اليدوية وغير ذلك من المشاريع.